

19/10/2023

181 منظمة حقوقية تطالب بعقد جلسة عاجلة للجمعية العامة

على أساس قرار "الاتحاد من أجل المسلم" وتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة

منذ السابع من أكتوبر، تشن دولة الاحتلال والفصل العنصري حرباً بلا ضوابط ولما قيود قانونية وأخلاقية، ترتكب خلالها شتى صنوف الجرائم الدولية، ولما تتوانى عن استخدام ما بيدها من أسلحة محرمة (دولياً)، لا تعبأ بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي ولحقوق الإنسان، وتمعن كل يوم بمزيد من انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي غير عابئة بأي مبدأ أو قاعدة أمرية للقانون دولي. وبالمقابل، نجد الولايات الأمريكية المتحدة تشارك في العدوان من خلال ارسال اسطولها وجنودها إلى المنطقة وكذلك الاتحاد الأوروبي يشجع على العدوان لئوذان بصمت مطبق غير مقبول عن الجرائم التي تركبها إسرائيل من المناحيين القانونية والأخلاقية. فضلاً عن أن مجلس الأمن بالرغم من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي العام وللميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، مشلول وعاجز عن النهوض بمسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا وإزاء استمرار كيان الاحتلال في ارتكاب جرائم دولية تذكر منها جريمة الإبادة الجنس البشري المادة السادسة من نظام روما وجرائم الحرب المادة الثامنة وجريمة ضد الإنسانية المادة السابعة وجريمة العدوان المادة الخامسة مكرر ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإزاء صمت مجلس الأمن والأمم المتحدة، وحرصاً منا على الحفاظ على حد أدنى من مبادئ القانون الدولي الأساسية التي باتت منتهكة وتتساقط يوماً بعد يوم بسبب العدوان الإجرامي على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي كل فلسطين، فإننا ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إدانة إسرائيل واخذ الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين في غزة

وكذلك وفي ظل تعطيل مجلس الأمن من قبل الولايات الأمريكية المتحدة ندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد جلسة عاجلة على أساس قرار "الاتحاد من أجل المسلم" لمناقشة الأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخاذ التدابير الآتية:

أولاً: العمل فوراً على وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وإدانة جرائم دولة الاحتلال والفصل العنصري وعدوانه المستمر على قطاع غزة واعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ثانياً: التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ونيل حريته، وحقه في العودة إلى أراضيه، وحقه في النضال بكافة الأشكال، وحقه في المقاومة بما فيها الكفاح المسلح، ضد الاحتلال.

ثالثاً: تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة مهمتها المحصرية محاكمة جميع المسؤولين عن ارتكاب جريمة العدوان وجرائم الحرب، والمجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية.

رابعاً: التأكيد على أن كيان الاحتلال لا يتمتع بحق الدفاع عن النفس كونه، محتلاً، وليس لمحتل أن يتذرع بالدفاع عن النفس في وجه حالة هو من أثارها باحتلاله المسافر وعدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني وإنكار حقه في تقرير المصير.

خامساً: مطالبة جميع الدول الحرة بالنهوض بالالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية وبالعمل على وقف جرائم كيان الاحتلال ضد سكان قطاع غزة، ووضع حد للحصار المضروب على القطاع وتقديم المساعدة المادية والمستعجلة الإنسانية اللازمة فوراً للسكان وإمدادهم بما يضمن احتياجاتهم المعيشية، والطبية، والإنسانية. وكذا الإيقاف الفوري لاعتداءات المستوطنين المدججين بالسلاح و الجيش الإسرائيلي المحتل على الفلسطينيين والفلسطينيين في الضفة الغربية، والقيام بعمل خاص لحماية الأسرى الفلسطينيين المسجونين الصهيونية الذين يتعرضون لعمليات انتقام وحشية خارج كافة القوانين والالتزامات والأخلاق.

سادساً: تحميل كل من خطط، أو سهل كيان الاحتلال على ارتكاب جرائمه المفضية من دول أو قادة دول أخرى مسؤولية القتل عن ذلك.

وختاماً نذكر الأمم المتحدة أن مسؤولية فلسطين بموجب القانون الدولي، وعن ممارسة الشعب الفلسطيني حقه الكامل في تقرير المصير ما زالت قائمة، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري المتعلق بالجدار الفاصل لعام 2004. كما نطالب بتفعيل وتطوير عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

المنظمات الموقعة: